المحور الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للإصلاح السياسي

يحتل مفهوم الإصلاح السياسي مكانة متناقضة في العلوم السياسية. يتم استحضاره في كل مكان في الخطاب السياسي باعتباره خيرًا معياريًا لا يمكن المساس به، ومع ذلك يظل غير مدروس، وبعيد المنال من الناحية التحليلية، ومختلطًا من الناحية المفاهيمية مع الظواهر المجاورة مثل التدرج السياسي، والانتقال المنهجي، والتحديث، والثورة. ففي كل من الأدبيات الأكاديمية والخطاب السياسي، كثيرًا ما يُستخدم مصطلح "الإصلاح" باعتباره مصطلحًا معرفيًا شاملاً لأي تغيير متعمد في الترتيبات المؤسسية، أو الأطر القانونية، أو ديناميكيات السلطة.

وهذا الغموض المفاهيمي يقلل من فائدتها كفئة تحليلية. فإذا كان كل التغيير المؤسسي يشكل إصلاحاً، فإن المفهوم يفقد خصوصيته التفسيرية؛ على العكس من ذلك، إذا تم تعريف الإصلاح حصريًا من خلال غائية متمركزة في الغرب للديمقراطية الليبرالية، فإنه يصبح ضيق النطاق من الناحية المعيارية وأعمى عن التكيفات غير الغربية أو غير الليبرالية أو التكنوقراطية.

1-الدلالات الاشتقاقية (الايتيمولوجية) والتاريخية لمفهوم الإصلاح السياسي

إن البنية الدلالية والنظرية للإصلاح السياسي متجذرة في المفاهيم المتطورة للزمن السياسي، والانحلال المؤسسي، والفاعلية البشرية.

1.1العصور القديمة الكلاسيكية

في التقليد اليوناني الروماني، تم تصور التغيير السياسي في الغالب من خلال النماذج الدورية والعضوية للزمن السياسي. وقد نظر أفلاطون في كتابه الجمهورية (الكتب من الثامن إلى التاسع) إلى التعديل الدستوري ليس باعتباره تقدمًا، بل باعتباره انحطاطًا لا مفر منه من التهذيب المثالي إلى التيموقراطية، والأوليغارشية، والديمقراطية، وفي نهاية المطاف الطغيان. كان يُنظر إلى التغيير المؤسسي على أنه انحطاط نظامي مدفوع بالتدهور الأخلاقي والمعرفي.

كما قدم أرسطو تصنيفًا بنيويًا أكثر تفصيلاً للتغيير السياسي في السياسة (الكتاب الخامس). وميز بين التعديلات التي تطيح بالدستور (الركود) والتعديلات في إطار دستور قائم (الأيض). لقد وضع أرسطو الأساس المفاهيمي للإصلاح من خلال تحديد التعديلات المؤسسية – وتحديدًا تلك التي توازن بين مصالح القلة (Oligoi) والكثرة (demoi) لمنع الصراع بين الفصائل – باعتبارها آليات ضرورية للحفاظ على

الاستقرار الدستوري. لم يكن الهدف الأرسطي هو التقدم الغائي نحو المثل الأعلى المجرد، بل هندسة التوازن الديناميكي داخل الآداب.

1-2 المنعطف الحديث المبكر: أورديني والعقلانية الدستورية

أدت علمنة وميكنة الفكر السياسي في أوائل العصر الحديث إلى تغيير مفهوم الإصلاح. في فصل نيكولو مكيافيلي التغيير المؤسسي عن الغائية الأخلاقية الكلاسيكية، مجادلًا بأن الدول يجب أن تعيد تنشيط نفسها بشكل دوري من خلال "العودة إلى مبادئها الأولى". بالنسبة لميكيافيلي، الإصلاح المؤسسي هو تدخل استراتيجي نشط مصمم لوقف الانحلال السياسي والتكيف مع الحظ المتقلب .

وبلغت هذه الميكنة ذروتها في دستورية التنوير. حيث أعاد منظرون مثل جون لوك (1988/1689) ومونتسكيو (1989/1748) صياغة النظام السياسي ليس باعتباره تسلسلًا هرميًا عضويًا غير قابل للتغيير، بل كنظام هندسي من القوانين والضوابط والتوازنات. لقد تحول الإصلاح السياسي من عمل استثنائي للخلاص السياسي إلى عملية مستمرة عقلانية من التعديل الدستوري المصممة لحماية الحقوق الطبيعية، ومنع تركز السلطة التعسفية، وتصحيح الاختلالات المؤسسية.

1-3 تركيب "إدموند بورك": الحفظ من خلال التكيف

تبلورت المفردات الحديثة للإصلاح السياسي من خلال استجابة إدموند بيرك للثورة الفرنسية. في كتابه تأملات حول الثورة في فرنسا، أسس بيرك المبرر المؤسسي المحافظ للإصلاح.

وقد افترض بيرك: "إن الدولة التي لا تملك وسائل إحداث بعض التغيير هي دولة لا تملك وسائل الحفاظ عليها". كما رسم بيرك تمييزًا وجوديًا حادًا بين كل من الإصلاح والثورة:

-الإصلاح: عمل من الحكمة المؤسسية يرتكز على الاستمرارية التاريخية، والتواضع المعرفي، والتصحيح التدريجي لمظالم محددة.

-الثورة: فعل من أعمال الغطرسة المعرفية التي تفكك النسيج الاجتماعي والمؤسسي القائم على عقائد مجردة تأملية.

وبالتالي في النموذج البوركي، الإصلاح هو الترياق للثورة. إنها آلية داخلية تكيفية تحافظ على الشرعية الأساسية للنظام المؤسسي من خلال استئصال عناصره المتدهورة.

2-التمييز بين مفهوم الإصلاح السياسي والمفاهيم المشابهة

في الأدبيات المعاصرة التي تتناول التحول الديمقراطي، والتكيف المؤسسي، وأزمات الدولة، نادراً ما يُستخدم مصطلح بقدرٍ من عدم الدقة يضاهي مصطلح "الإصلاح السياسي"؛ إذ يُستخدم تارةً كمرادف تبريري لاستراتيجيات بقاء الأنظمة، وتارةً أخرى كتعبير ملطّف -يحمل دلالات معيارية- للإشارة إلى برامج التكيف الهيكلي النيوليبرالية، أو يُستخدم كتسمية فضفاضة لأي تغيير غير عنيف في هياكل الحكم. ويؤدي هذا الخلط إلى حجب آليات الظواهر السياسية. لذلك سيتم السعي إلى ترسيم الحدود بدقة بين مفهوم "الإصلاح السياسي" والمفاهيم المرتبطة به، وهي: التغيير السياسي، والتحديث السياسي، والتنمية السياسية، والتحول السياسي، والثورة السياسية.

2-1-الإصلاح السياسي والتغيير السياسي

تُعد العلاقة بين الإصلاح السياسي والتغيير السياسي علاقةً كلاسيكية من نوع "الجنس والنوع " (genus-species)؛ إذ يمثل التغيير السياسي "الجنس" الأنطولوجي الأشمل، الذي يندرج تحته أي تحول ملموس في توزيع السلطة، أو الترتيبات المؤسسية، أو السلوك السياسي، أو السياسات العامة، أو الأعراف الثقافية داخل الوحدات السياسية أو فيما بينها. ولتحقيق الوضوح التحليلي، ينبغي النظر إلى الإصلاح السياسي باعتباره فئة فرعية محددة بدقة وضمن نطاق ضيق من التغيير السياسي.

وتتمثل الفوارق الجوهرية بين المفهوم الأوسع (التغيير) والمفهوم الأكثر تحديداً (الإصلاح) في الجوانب التالية:

-الاتجاه والقصدية

يمكن أن يكون التغيير السياسي موجهاً أو غير موجه، مقصوداً أو عفوياً، تقدمياً أو تراجعياً. وهو يشمل حالات مثل التحلل المؤسسي، أو التآكل التدريجي للأعراف الديمقراطية، أو التحولات غير المقصودة في الثقافة السياسية الناتجة عن تغيرات ديموغرافية، أو إعادة التشكيل الهيكلي التلقائي الناجم عن صدمات خارجية (مثل الأوبئة أو انهيارات الأسواق العالمية).

أما الإصلاح السياسي، في المقابل، فلا يمكن أن يكون عفوياً أو ناتجاً عن صدفة هيكلية؛ بل هو فعل واعٍ من أفعال "فن الحكم". فكل إصلاح هو شكل من أشكال التغيير السياسي، لكن جزءاً يسيراً فقط من التغييرات السياسية يُعد إصلاحاً.

-الحدود المعيارية (أو التوجيهية)

يتضمن التغيير السياسي ديناميكيات تراجعية (مثل الانتكاس الديمقراطي، أو فشل الدولة، أو التحول نحو الاستبداد). وفي حين أن الإصلاح السياسي لا يتسم بالضرورة بطابع ديمقراطي في غاياته، إلا أنه ينطوي بطبيعته -من حيث منطقه الداخلي-على غرض علاجي؛ إذ يهدف إلى معالجة خلل وظيفي مُشخَّص داخل الدولة أو النظام السياسي.وعليه، عندما يؤدي التغيير إلى تدهور القدرة النظامية دون وجود تصميم مقصود لمعالجة هيكلية، فإن ذلك يُصنف كتحلل مؤسسي، أو ضمور، أو تراجع في ترسيخ النظام، وليس كإصلاح.

2-2-الإصلاح السياسي والتحديث السياسي، والتنمية السياسية

أدت الثورتان السلوكية والوظيفية البنيوية في العلوم السياسية، اللتان ظهرتا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، إلى طرح مفهومين كليين (على مستوى النظام ككل) لا يزالان يُخلطان كثيرًا بمفهوم الإصلاح السياسي، وهما: التحديث السياسي والتنمية السياسية.

وبالرغم من أنه غالبًا ما يُنظر إليهما كمصطلحين مترادفين، إلا أن التحديث والتنمية ينتميان إلى تقاليد نظرية ومستويات تحليلية متباينة.

2-2-1-الإصلاح السياسي مقابل التحديث السياسي

يشير التحديث السياسي -الذي يستمد جذوره من النظريات السوسيولوجية لكل من ماكس فيبر، وتالكوت بارسونز، وغابرييل ألموند- إلى التحول البنيوي في ثقافة النظام السياسي ومؤسساته وهويات المواطنين، وذلك في سياق انتقال المجتمع من نموذج زراعي/تقليدي إلى نموذج صناعي/علماني. ويتسم التحديث السياسي بـ:

-التمايز البنيوي (أي فصل المجالات القانونية والدينية والتنفيذية عن بعضها البعض)؛

-العلمنة الثقافية وعقلنة القيم؛

-التعبئة الاجتماعية الواسعة والمشاركة السياسية.

ويختلف الإصلاح السياسي عن التحديث السياسي في ثلاثة جوانب جوهرية:

يُعد التحديث عملية مجتمعية شاملة وتاريخية، تقع في الغالب خارج نطاق الهندسة المباشرة من قِبل الدولة. أما الإصلاح، في المقابل، فهو آلية مقصودة تهدف إلى صياغة المؤسسات وتشكيلها.

يمكن لأي نظام سياسي أن يشهد تحديثًا سياسيًا سريعًا دون وجود إصلاح سياسي متعمد (على سبيل المثال، من خلال التحضر التلقائي والتحولات الثقافية الناجمة عن تبني التكنولوجيا). وعلى العكس من ذلك، يمكن لنظام سياسي "ما قبل حداثي" أن ينفذ إصلاحات سياسية (مثل إصلاحات سولون في أثينا القديمة، أو إصلاحات كليستينيس، أو الإصلاحات الإدارية التي شهدتها الملكية البوربونية في القرن الثامن عشر) دون أن يمر بعملية التحديث بالمعنى الفيبري (نسبة إلى ماكس فيبر) المرتبط بالمجتمع الصناعي.

2-2-2-الإصلاح السياسي مقابل التنمية السياسية

أما التنمية السياسية -التي كثيرًا ما تُستخدم كمرادف للتحديث- فقد عمل صامويل هنتنغتون على توضيح الفرق بينها وبين غيرها من المفاهيم في كتابه النقدي "النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة" (1968). فقد عرّف هنتنغتون التنمية السياسية بأنها "مأسسة" المنظمات والإجراءات السياسية، والتي تُقاس بمدى قابليتها للتكيف، وتعقيدها، واستقلاليتها، وتماسكها. في الآونة الأخيرة، وضع فرانسيس فوكوياما تصوراً إجرائياً للتنمية السياسية بوصفها التقاءً تاريخياً وتوازناً بين ثلاث ركائز مؤسسية متميزة:

-الدولة (السلطة التنفيذية المركزية والقدرة الإدارية)؛

-سيادة القانون (قيود ملزمة على ممارسة السلطة)؛

-المساءلة الديمقراطية (آليات تضمن استجابة الدولة).

ويمكن تلخيص الفرق بين الإصلاح والتنمية على النحو التالي:

-التنمية كحالة قائمة مقابل الإصلاح كأداة: التنمية السياسية هي حالة نظامية شاملة أو قدرة هيكلية؛ أما الإصلاح السياسي فهو إجراء أدواتي يُستخدم لتطوير البنى المؤسسية أو ضبطها أو تعديلها. فالإصلاح بمثابة "رافعة"، بينما التنمية هي القدرة الهيكلية المتراكمة والمأسسة الناتجة عن عمل هذه الرافعة .

-التراجع وقابلية الانعكاس: قد تشهد التنمية السياسية انتكاسات، وهي ظاهرة أطلق عليها صامويل هنتنغتون مصطلح "الانحطاط السياسي". ويُطرح الإصلاح السياسي كعلاج لهذا الانحطاط، رغم أنه قد يفشل في تحقيق هدفه أو حتى يسرّع من وتيرة الانحطاط إذا لم يُنفذ وفق تسلسل زمني سليم .

– الحياد تجاه طبيعة النظام: تتطلب التنمية مأسسةً للقدرات، وهو أمر يمكن أن يتحقق في كل من الأنظمة الديمقراطية والسلطوية (على سبيل المثال، القدرة العالية للدولة في ظل نظام سلطوي، كما في حالة سنغافورة). أما الإصلاح فهو أداة سياسية واعية تستخدمها النخب –سواء في الأنظمة الديمقراطية أو السلطوية– لبناء هذه القدرات المؤسسية أو إصلاحها أو تكييفها.

2-3-الإصلاح السياسي والتحول/الانتقال السياسي

برز مفهوم "الانتقال السياسي (Political Transition) "كإطار تحليلي جوهري لمدرسة "دراسات الانتقال (Transitology) "في حقل السياسة المقارنة. ويشير الانتقال السياسي إلى الفترة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر، وهي فترة تتسم بالسيولة، وانعدام اليقين المؤسسي، وإعادة التفاوض الهيكلي على القواعد الأساسية للمنافسة السياسية. وعلى الرغم من أن الإصلاح السياسي قد يحدث أثناء عملية الانتقال، أو حتى يعمل كمحفز لها، إلا أن الإصلاح والانتقال يظلان مفهومين متميزين تحليلياً وفق ثلاثة محاور رئيسية:

–**تجاوز حدود النظام السياسي:** يتمثل الفارق الجوهري في "عتبة النظام"؛ فالنظام السياسي هو منظومة الحكم الشاملة التي تحدد كيفية الوصول إلى العمل السياسي، ووضع المواطنة، وآليات ممارسة السلطة.

ويعمل الإصلاح السياسي ضمن الآليات الداخلية للنظام دون تغيير هويته الجوهرية. فعلى سبيل المثال، يُعد إدخال نظام الانتخابات التمهيدية داخل نظام يهيمن عليه حزب واحد شكلاً من أشكال الإصلاح السياسي. أما الانتقال السياسي فيتضمن تجاوز الحدود الفاصلة بين أنواع الأنظمة؛ إذ يغطي المسافة الممتدة من انهيار بنية سلطوية قائمة وصولاً إلى استقرار نظام مؤسسي جديد (سواء كان ديمقراطية راسخة أو نظاماً سلطوياً أُعيد تشكيله).

–**انعدام اليقين مقابل الضبط المؤسسي**

تتسم عمليات الانتقال بمستويات عالية من انعدام اليقين الهيكلي، حيث يعجز الفاعلون السياسيون عن تقدير المكاسب طويلة الأمد المترتبة على التصاميم المؤسسية التي يضعونها. في المقابل، تُمثّل الإصلاحات محاولات للحد من المخاطر المؤسسية؛ فهي مصممة خصيصاً للقضاء على حالة عدم اليقين، وتستخدم قنوات إدارية قائمة لتوجيه النتائج نحو توازنٍ مُتوقَّع.

–**التوصيف التجريبي الخاطئ: مغالطة اعتبار الإصلاح انتقالاً**

من الأخطاء التحليلية الشائعة في دراسات التحول الديمقراطي اعتبارُ الإصلاحات التي تهدف إلى بقاء الأنظمة السلطوية دليلاً على حدوث انتقال ديمقراطي. وقد انتقد توماس كاروثرز (2002) ما أسماه "نموذج الانتقال" (Transition Paradigm)، موضحاً أن العديد من الأنظمة السلطوية تتبنى إصلاحات شكلية في مجالات القضاء أو الانتخابات أو المجتمع المدني، ليس بهدف تسهيل التحول الديمقراطي، بل لترسيخ هيمنتها السلطوية. إن الخلط بين الإصلاح والانتقال يحجب الطريقة التي تستخدم بها الأنظمةُ التعديلاتِ المؤسسيةَ لترسيخ نظمٍ تفتقر إلى الليبرالية.

2-4-الإصلاح السياسي والثورة السياسية

إذا كان الإصلاح يمثل سياسة الاستمرارية من خلال التعديل المؤسسي، فإن الثورة السياسية تمثل سياسة القطيعة التامة. واستناداً إلى علم الاجتماع البنيوي لدى "ثيدا سكوكبول"، فإن الثورة الاجتماعية والسياسية تنطوي على "تحولات سريعة وجوهرية في هياكل الدولة والطبقات في أمة ما... وتكون مصحوبة -ومتحققة جزئياً- من خلال ثورات طبقية تنطلق من القاعدة."

وحتى عندما تقتصر الثورات على الجانب السياسي البحت -أي تلك التي تغير هياكل الدولة دون الحاجة بالضرورة إلى إعادة هيكلة التراتبيات الطبقية، فإن الاختلاف بينها وبين الإصلاح السياسي يظل اختلافاً جوهرياً (أنطولوجياً).

ويمكن توضيح الحدود المفاهيمية بينهما من خلال خمس ديناميكيات رئيسية متمثلة في:

-**الرابط المؤسسي: التعديل مقابل الإلغاء:** يكمن الاختلاف الجوهري في كيفية التعامل مع "القاعدة الأساسية" للدولة، أي ركيزتها الدستورية والقانونية العليا. ففي حالة الإصلاح، تُقبل هذه القاعدة الأساسية القائمة كنقطة انطلاق تُستمد منها شرعية التغييرات. أما الثورة، فتنبذ هذه القاعدة الأساسية، وتنظر إلى النظام المؤسسي ذاته باعتباره "اعتلالاً" يجب استئصاله. فالثورة لا تكتفي بتعديل الدستور، بل تلغيه وتعمل من خلال "سلطة تأسيسية" سيادية تقع خارج الإطار القانوني القائم.

-**دور العنف واحتكار القوة القسرية:** يعتمد الإصلاح على احتكار الدولة القائم للاستخدام المشروع للقوة المادية من أجل فرض التعديلات القانونية. في المقابل، تتسم الثورة بظهور ما يُعرف بـ "السلطة المزدوجة" أو "تعدد السيادات؛ حيث تؤسس فصائل متنافسة مراكز قوة قسرية موازية، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى صراع عنيف يحسم أي من هذه الأطراف سيسيطر على جهاز الدولة.

-**إشكالية الحالات الحدية: "الثورة الإصلاحية "**: قد تتلاشى الحدود الفاصلة بين الإصلاح والثورة في لحظات تاريخية معينة، وهو ما أطلق عليه تيموثي غارتون آش (1989) مصطلح "الثورة الإصلاحية " (Refolution)؛ وهي حالات يتحقق فيها تغيير ثوري من خلال الآليات المؤسسية للإصلاح (كما حدث، على سبيل المثال، في بولندا والمجر عام 1989). وبالمثل وضع أندريه غورز (1967) مفهوم "الإصلاحات غير الإصلاحية" (أو الإصلاحات الهيكلية)، وهي تغييرات قانونية مرحلية تُصمم عمدًا لزعزعة استقرار الدولة الرأسمالية من الداخل.

ومن منظور تحليلي، لا تُبطل هذه الحالات الهجينة ذلك التقسيم الثنائي؛ بل إنها تمثل نقطة التحول الهيكلية التي يؤدي فيها التراكم الكمي للإصلاحات إلى إحداث انتقال نوعي نحو تحولٍ في النظام ككل.

3-الأطر الابستمولوجية والنظرية لمفهوم الإصلاح السياسي

تحلل العلوم السياسية المعاصرة الإصلاح السياسي من خلال ثلاثة أطر نظرية أساسية: النظرية الوظيفية/النظم الهيكلية، والمؤسسية الجديدة، والنظرية النقدية.

3-1نظرية النظم: حلقات التغذية الراجعة والتوازن الديناميكي

تصور نظرية النظم، الرائدة في العلوم السياسية من قبل ديفيد إيستون وكارل دويتش ، النظام السياسي كشبكة مفتوحة وقابلة للتكيف تعالج المدخلات (الطلبات والدعم) إلى مخرجات (القرارات والسياسات). وفي هذا الإطار، يعد الإصلاح السياسي آلية مؤسسية للتوازن. وعندما ينشأ عدم تناسق بين متطلبات المدخلات (على سبيل المثال، التعبئة الاجتماعية والاقتصادية، والتحولات الديموغرافية) والمخرجات المؤسسية، يتعرض النظام للضغط.

إذا كان النظام يفتقر إلى آليات ردود الفعل الكافية لإعادة معايرة قواعده الداخلية، فإن التوتر يتصاعد إلى انهيار منهجي. ويعمل الإصلاح كتصحيح وظيفي يعيد هيكلة قدرات النظام على المعالجة، ويستعيد التوازن من دون انهيار حدود النظام.

3-2 المؤسساتية الجديدة: التبعية على المسار، والمنعطفات الحاسمة، والتغيير التدريجي

توفر المؤسساتية الجديدة – التي تشمل متغيراتها التاريخية والعقلانية والسوسيولوجية – أقوى مجموعة أدوات تحليلية لتشريح الإصلاح السياسي)، وضمن هذا الاتجاه يمكن التمييز بين عدة منظورات هي:

*** المؤسسية التاريخية**

تصور المؤسساتية التاريخية التطور السياسي على أنه يتميز بالتبعية للمسار وزيادة العائدات. حيث تقوم المؤسسات بإنشاء آليات تعزيز ذاتية، ومصالح خاصة، وتكاليف تحويل عالية تقيد نطاق الإصلاح.

وفي هذا السياق، تحدث الإصلاحات الكلية في كثير من الأحيان خلال المنعطفات الحرجة – الصدمات الخارجية، أو الكوارث الاقتصادية، أو الأزمات النظامية التي تخفف القيود المؤسسية وتوسع أفق الوكالة .

ومع ذلك، فقد انتقل المؤسسيون التاريخيون إلى ما هو أبعد من نماذج "التوازن المتقطع" لوضع نظرية للتحول المؤسسي الداخلي التدريجي. إذ يحدد ستريك وثيلين (2005) وماهوني وتيلين (2010) أربعة أنماط متميزة للإصلاح التدريجي تتمثل في:

الطبقات: إدخال قواعد أو وكالات أو آليات جديدة إلى جانب الأطر المؤسسية القائمة دون إلغائها بشكل مباشر. وبمرور الوقت، يمكن للطبقة الجديدة أن تغير المسار العام للمؤسسة.

الانجراف: الفشل المتعمد أو الإهمال في تكييف القواعد الحالية مع الظروف البيئية المتغيرة، مما يؤدي إلى تحويل التأثير الوظيفي للمؤسسة.

التحويل: إعادة نشر أو إعادة تفسير الهياكل المؤسسية القائمة نحو أهداف جديدة، وغالباً ما تكون مدفوعة بتحالفات سياسية جديدة تستغل الغموض المؤسسي.

التهجير: تعني الزرع التدريجية للممارسات المؤسسية البديلة، التي كانت هامشية في السابق، والتي تحل تدريجياً محل النظام المؤسسي المهيمن.

*** الاختيار العقلاني والمؤسسية الاجتماعية:** ويمكن التمييز فيها بين:

مؤسساتية الاختيار العقلاني: تحلل الإصلاح باعتباره إعادة التفاوض على التوازنات ذاتية التنفيذ بين الجهات الفاعلة الاستراتيجية. ويحدث الإصلاح عندما تتغير حسابات النخب الحاكمة للتكاليف والفوائد، الأمر الذي يجعل التعديل المؤسسي أقل تكلفة من الحفاظ على الوضع الراهن.

المؤسسية الاجتماعية: تؤكد على التماثل المؤسسي والنماذج المعرفية. ولا يكون الإصلاح مدفوعًا في كثير من الأحيان بالكفاءة التقنية، بل بالبحث عن الشرعية المعيارية ضمن بيئة دولية أو ثقافية أوسع.

3-3-النظرية النقدية والاقتصاد السياسي: الإصلاح كإدارة للشرعية

تنظر التقاليد النظرية النقدية والماركسية الجديدة، والتي عبر عنها بشكل خاص يورغن هابرماس (1975) وكلاوس أوفي (1984)، إلى الإصلاح السياسي من خلال عدسة التناقضات الهيكلية. ففي الديمقراطيات الرأسمالية المتقدمة، يتعين على الدولة أن توازن بين ضرورتين متناقضتين بشكل أساسي: التراكم (تسهيل ربحية رأس المال) والشرعية (تأمين الموافقة الديمقراطية الجماعية).

فعندما تعمل التناقضات الاقتصادية على تقويض الإجماع الشعبي، تواجه الدولة أزمة شرعية. الإصلاح السياسي، ضمن هذا الإطار، هو استراتيجية تكيفية تستخدمها النخب الإدارية لحل الأزمات الهيكلية من خلال الامتيازات الإدارية أو الانتخابية أو الرعاية الاجتماعية دون زعزعة استقرار الطبقة التأسيسية أو ديناميكيات السلطة. ومن هذا المنطلق الحاسم، من الممكن أن يعمل الإصلاح كآلية تهدئة تحافظ على التسلسلات الهرمية البنيوية الأساسية تحت قشرة التجديد الديمقراطي.

3-4-المقاربة الإسلامية للإصلاح السياسي

لا يُعدُّ الإصلاح السياسي في التراث الإسلامي مجرد استجابة مؤسسية للأزمات الاجتماعية والسياسية، بل هو تكليفٌ معرفي وأخلاقي متجذر في النصوص التأسيسية للإسلام. ويتمثل مفهوم الإصلاح في المقام الأول في المصطلح العربي "إصلاح" (أي التقويم أو الترميم أو التحسين)، وهو نقيض "الفساد" (أي التحلل أو التدهور الاجتماعي والأخلاقي). وفي القرآن الكريم، يُشار إلى "الإصلاح" باعتباره المهمة الجوهرية للأنبياء، وهو ما يتجلى في قول النبي شعيب عليه السلام: "إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ" (سورة هود: 88).

ويرتبط بمفهوم "الإصلاح" مفهومُ "التجديد"، الذي يستند إلى التراث النبوي (الحديث الشريف) الذي يبشر بأن الله يبعث على رأس كل مئة عام من يجدد لهذه الأمة أمر دينها.

ومما له أهمية بالغة أن الإصلاح السياسي في الإسلام يختلف عن الفلسفات السياسية القائمة على النفعية المحضة أو البنيوية؛ فهو يعمل ضمن منظومة متكاملة تشمل الأبعاد الوجودية والأخلاقية والمؤسسية. وتؤكد القاعدة القرآنية: "إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ" (سورة الرعد: 11)

وبالتالي فإن إعادة التشكيل السياسي لا يمكن فصلها عن التحول الأخلاقي والمعرفي الداخلي. وبناءً عليه، يمثل الإصلاح جدليةً مستمرة بين الهندسة الهيكلية (إصلاح المؤسسات) والارتقاء الأخلاقي (تزكية النفس). ومن الناحية التاريخية، تكيّف الخطاب حول الإصلاح السياسي الإسلامي مع التحولات في هياكل الحكم؛ بدءاً من نهج الشورى القائم على المساواة في عصر الخلافة الراشدة، مروراً بنظام الحكم الوراثي

(الملك العضوض) في عهود الدول الأموية والعباسية والعثمانية، ووصولاً إلى التحديات التي فرضها الاستعمار الحديث، وانهيار الخلافة عام 1924، وظهور الدولة السلطوية في مرحلة ما بعد الاستعمار.

وعلى ضوء هذا السياق التاريخي قبل الفقهاء في العصور الكلاسيكية تسوياتٍ عمليةً صعبةً للحفاظ على النظام الاجتماعي في ظل التشرذم السياسي وهيمنة القوى الإمبراطورية. أما في العصر الحديث، فقد أدت أزمة الدولة في مرحلة ما بعد الاستعمار وصعود الأنظمة السلطوية إلى إحياء الضرورة الملحّة لإجراء إصلاحٍ جذري. ومن خلال توظيف فقه المقاصد (مقاصد الشريعة)، وإحياء مبدأ الشورى –الذي يمثل جوهر الشرعية السياسية–، والتعامل النقدي مع الواقع الهيكلي للدولة الوطنية الحديثة، يقدّم الفكر السياسي الإسلامي إطاراً متماسكاً للدستورية، والمساءلة المؤسسية، وحقوق الإنسان.

وتجدر الإشارة أن النهج الإسلامي في الإصلاح السياسي لا يمثل محاكاةً غير نقدية للنظرية السياسية الغربية، كما أنه ليس دعوةً حنينيةً للعودة إلى الهياكل السياسية التي سادت في العصور الوسطى؛ بل هو تقليدٌ أصيل، يستمد جذوره من النصوص، ويتسم بالحيوية التاريخية، ويضع العدل والمصلحة الإنسانية في صميم الشرعية السياسية. وفي نهاية المطاف، يظل "الإصلاح" ضرورةً أخلاقيةً وسياسيةً مستمرة؛ فهو مشروعٌ دائم للتجديد الاجتماعي والسياسي، يهدف إلى مواءمة المؤسسات البشرية مع الرؤية القرآنية القائمة على العدالة الشاملة، والمساواة، والكرامة الإنسانية.